المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 161-171

# The impact of development spending on the growth of oil GDP in Libya: An analytical study for the period (2000-2019)

Dr. Mustafa Moftha Kredlah [1*], Dr. Wisam Abraheem Awwaz [2]
[1,2] Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce, Al-Marqab University, Al-Khums, Libya
[*]Corresponding author: ametelawi@elmergib.edu.ly

# أثر الإنفاق التنموي على نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2000- 2019)

د. مصطفى مفتاح كريدلة [1*] ، د.وسام ابراهيم عواز [2]
[2،1] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

**Received:** 21-11-2025; **Accepted:** 27-01-2026; **Published:** 08-02-2026

**Abstract:**
This study aims to analyze and measure the impact of development (investment) spending on the growth of oil GDP in Libya during the period 2000–2019. Using data from the Central Bank of Libya and official economic reports, the study examined the evolution of development spending and its growth rates, alongside the performance of oil GDP and its relative importance in the Libyan economy. The findings reveal that development spending fluctuated significantly due to political and security instability, while oil GDP continued to represent the largest share of total GDP, reflecting the rentier nature of the Libyan economy. Results also indicate a positive relationship between increased development spending and oil GDP growth in certain periods, although crises weakened this effect. The study concludes that improving the efficiency of development spending and directing it toward oil infrastructure can contribute to sustaining production and supporting economic growth.

**Keywords:** Development Spending, Oil GDP, Libyan Economy, Investment, Economic Growth.

**الملخص :**
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق التنموي على نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في ليبيا خلال الفترة (2000–2019). اعتمدت الدراسة على بيانات مصرف ليبيا المركزي وتقارير اقتصادية رسمية، وتم تحليل تطور حجم الإنفاق التنموي ومعدلات تغيره، إلى جانب تطور الناتج المحلي النفطي وأهميته النسبية في الاقتصاد الليبي. أظهرت النتائج أن الإنفاق التنموي شهد تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض، متأثراً بالأوضاع السياسية والأمنية، وأن الناتج النفطي ظل يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي. كما تبين وجود علاقة إيجابية بين زيادة الإنفاق التنموي وتحسن الناتج النفطي في بعض الفترات، بينما أدت الأزمات إلى تقليص هذا الأثر. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز كفاءة الإنفاق التنموي وتوجيهه نحو تطوير البنية التحتية النفطية يمكن أن يسهم في تحقيق استدامة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق التنموي، الناتج المحلي الإجمالي النفطي، الاقتصاد الليبي، الاستثمار، النمو الاقتصادي.

## المقدمة:

يعتبر قطاع النفط والغاز العمود الفقري للاقتصـــاد الليبي، حيث يســـاهم بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة، وفي ظل السعي نحو تحقيق استقرار اقتصـادي مستدام، يبرز الإنفاق التنموي الاسـتثماري كأداة مالية أسـاسـية تهدف إلى تطوير البنية التحتية للحقول النفطية، وتحديث تقنيات الاسـتخراج، وزيادة القدرات الإنتاجية ومع ذلك واجه الاقتصـاد الليبي خلال العقود الأخيرة تحديات جمّة أدت إلى تذبذب مستويات الإنفاق العام، مما أثر بشكل مباشر على أداء قطاع النفط

ولقد ادركت الدولة الليبية اهمية تحويل النفط إلى صـــناعة قائمة في حد ذاتها وعليه قامت بالإنفاق على قطاع النفط بهدف تنويع مصـــادر الدخل من نفس القطاع، عن طريق تصـــنيع بعض المشـــتقات النفطية وتصـدير ها إلى الاسـواق العالمية بدلا من تصـدير النفط الخام، ونجحت الدولة الليبية في انشـاء مجمعات صـناعية ضـخمة وأهمها مجمع رأس الانوف ومجمع البريقة ومجمع ابوكماش التي اسـتطاعت أن تدمج قطاع النفط بشـكل أوسـع مع بقية قطاعات الاقتصـاد الوطني من خلال شـبكة من الصـناعات والنشـاطات المتكاملة مثل صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات والصناعات الكيماوية وهذه الصناعات ينتج عنها صناعات أخرى صغيره ومتوسطة مثل صناعة المواسير وخزنات المياه وغيرها من الصناعات الاخرى.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**مشكلة الدراسة:**
تكمن المشكلة في التساؤل حول مدى كفاءة الإنفاق التنموي الموجه لقطاع النفط في زيادة معدلات الإنتاج والناتج، خاصة في ظل التقلبات السياسية والأمنية.

**فرضية الدراسة:**
يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق التنموي على حجم الناتج النفطي في ليبيا.

**أهمية الدراسة:**
تكمن في تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تخصيص الموارد المالية لتحقيق استدامة في الإنتاج النفطي.

**أهداف الدراسة:**
أ- تحليل تطور الإنفاق التنموي في ليبيا خلال فترة الدراسة.
ب- قياس مدى استجابة الناتج النفطي للتغيرات في حجم الإنفاق التنموي.

**منهجية الدراسة:**
تعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والبيانات التي تم الحصول عليها من النشرات والتقارير الاقتصادية.

**الدراسات السابقة:**
دراسة (الورشفاني و الفارسي، 2020) بعنوان " الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014 " هدفت الدراسة لقياس أثر الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، وهل هذا الانفاق ساهم في تحقيق تنمية اقتصاديه حقيقية، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الاقتصاد الليبي وتطور الانفاق العام ومن ثم قياس اثر الانفاق على الناتج الإجمالي، خلال النتائج تبين وجود علاقة موجبة ما بين الناتج الإجمالي وحجم الانفاق, ولكن نتيجة للنهج الاشتراكي المتبع في الدولة وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للفترة منذ العام 2011م حتى الان, وما صاحباها من توسع في الانفاق التسييري على حساب الانفاق التنموي , والصراعات المسلحة وما صاحبه من دمار للمقدرات المادية , لم يستطع القائمون على الاقتصاد من تغيير نمط الاقتصاد الريعي ولا إحلال تنمية حقيقية تخلق بنى تحتية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية .وضل الاقتصاد الليبي رهينة لأسعار النفط وتقلباتها.
ودراسة (مداني، 2017) بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 " تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الد راسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والصناعات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي VAR وبيانات سنوية تغطي الفترة خلال 1980-2014. وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.
ودراسة (الغناي، 2015) بعنوان " اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ( 1995-2009)" وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو ، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدى الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ودراسة (ابراهيم، 2020) بعنوان " الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات بجمهورية مصر العربية " وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدى الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو.

ودراسة (سليمان و عيسى، 2019) بعنوان " اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة قياسية 1980-2014)" وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة وطردية بين الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

**تقسيمات الدراسة:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث حيث يعرض المبحث الاول الانفاق العام في الفكر الاقتصادي والمبحث الثاني تطور حجم الإنفاق التنموي العام في ليبيا خلال الفترة (2000- 2019) والمبحث الثالث تطور حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعة والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000- 2019) والمبحث الرابع اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019).

**المبحث الاول: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي**

يتطلب قيام الدولة على اختلاف هيئاتها بنشاطها المالي، الذي تستهدف به إشباع الحاجات العامة، إلى تحمل نفقات ضخمة تتمثل فيما تدفعه من مبالغ نقدية يتزايد حجمها بصورة مستمرة، تسمى النفقات العامة تمييزا لها عن نفقات الأفراد والشركات والمشاريع الخاصة المتعلقة بالنشاط المالي الخاص.

وبدالك تنطوي النفقات العامة على قيام الهيئات العامة (أو أشخاص القانون العام ) من مركزية أو محلية باستخدام (أو إنفاق) مواردها النقدية بهدف إشباع الحاجات العامة، بحيث يمكن تحديد نطاق نشاط الدولة ودورها المتطور في المجتمع عن طريق تحليل النفقات العامة كما ونوعا، فالنفقات العامة تؤدي دورا هاما في حياة الأمة، فهي الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بأعمالها وتنفيذ مقرراتها، وهي المرآة التي تعكس فعالية الحكومة ونشاطاتها العامة، وتختلف أهمية النفقات العامة تبعا للمبادئ السياسية والمعتقدات الاقتصادية السائدة، فقد اكتسبت النفقات دورا في ظل الدولة الحارسة يختلف عن الدور الذي تلعبه في ظل الدولة الراعية أو المتدخلة.

ويتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

أولاً: مفهوم النفقات العامة و تطورها وتقسيماتها.

ثانياً: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة و ظاهرة تزايد حجمها.

**اولاً: مفهوم النفقات العامة و تطورها وتقسيماتها.**

يحدد مفهوم النفقة العامة باعتبارها مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة. والتطور الجوهري الذي حدث في طبيعة دور الدولة، من (الدولة الحارسة)، إلى (الدولة المتدخلة )، ثم إلى (الدولة المنتجة)، انعكس على النشاط المالي للدولة، وعلى وجه الخصوص على طبيعة المالية العامة فنقلها من (المالية المحايدة) إلى (المالية الوظيفية)، ثم إلى (المالية التخطيطية)، ومن الطبيعي أن ينعكس أيضا هذا التطور على نظرية النفقات العامة، ذلك أن الماليين التقليديين كانوا ينظرون إلى هذه النفقات باعتبارها نوعا من الاستهلاك و من ثم التدمير للثروة القومية، أما الماليون الحديثون فينظرون إليها بصفة عامة، على أنها مجرد نقل للدخول والثروات من يد إلى أخرى دون أن تكون بطبيعتها مضيعة أو محطمة للثروة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قصر التقليديون أغراض النفقات العامة على تسيير المرافق العامة التقليدية، ومن ثم نادوا بحياد النفقات العامة، أما الحديثون فيرون إمكان استخدام هذه النفقات لتحقيق أغراض اقتصادية و اجتماعية.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تقسم كل دولة نفقاتها العامة في موازناتها إلى أقسام متعددة، تختلف في كثير منها، عن التقسيمات النظرية، وقد طرأ تطور كبير على التقسيمات الوضعية تبعا للتطور العام في القضايا المالية ومهام الدولة (عواضه، 1983)

ولم تلتزم الدول نهجا واحدا في تقسيماتها للنفقات العامة، وإنما اختلفت فيما بينها، نتيجة عوامل تاريخية وإدارية، وعلى هذا فان التقسيمات العلمية للنفقات العامة لا تجد مكانها الواسع إلا في كتب الفقه المالي، ولكن ثمة ميزانيات لبعض الدول قد راعت، إلى حد كبير، هذه التقسيمات العلمية.

**ثانياً: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة و ظاهرة تزايد حجمها.**

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمراً بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة (لطفي، 1990).

وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة، أهمها طبيعة هذه النفقات، والقصد الذي تهدف إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها، والوضع الاقتصادي السائد.

وتزداد النفقات العامة بصورة دائمة في مختلف الأزمات والحضارات وبصورة شاملة لشتى الأصقاع والدول، وهذا ما دعا فاجنر Wagner لوضع قانونه الذي عرفه باسمه، والذي يقضي بأن زيادة النفقات العامة تتناسب مع سعي الدولة نحو التطور الاقتصادي ومع اتساع الاعمال المنوطة بها، فالأجهزة المركزية واللامركزية في الدولة تعمل على زيادة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وتزداد أعباء الدولة المالية، وينعكس ذلك على زيادة حجم نفقاتها العامة، كما أن قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة التي اعتادت تقليدياً الاضطلاع بها يزيد من كمية نفقاتها العامة، لأنها تقوم بواجباتها هذه بكفاية أكبر من السابق، ولان كلفة القيام بهذه الوظائف لا بد أن تزداد نتيجة التطور الاجتماعي والاقتصادي، فيعتمد قانون Wagner على التطور الطبيعي للإنسان والمجتمع، فالميل دوماً نحو الرقي والتقدم يوسع مفهوم الحاجات العامة ويزيد من أعباء الدولة ومؤسساتها العامة وينعكس كل ذلك على حجم النفقات العامة ويؤدي إلى ازديادها.

وقد بقي تزايد حجم النفقات العامة بصورة بطيئة ونسبية حتى الحرب العالمية الأولى، ثم أخذ شكلاً مطرداً وسريعاً بعد عام 1914م، كما يختلف شكل الخط البياني لازدياد حجم النفقات العامة بتعدد الدول واختلاف نظمها، وتبعاً للعوامل السياسية والاقتصادية الخاصة بكل منها، فهو يتصاعد بسرعة في الدول التي تعيش مرحلة التحويل الاشتراكي، وفي الدول النامية التي تسير نحو التصنيع وإقامة المشاريع الكبرى، ثم في الدول المتطورة التي تعاني من التضخم أو التي يصل فيها الدخل الفردي درجة عالية تزيد من إيرادات الدولة وتقدم الفرصة لتزايد النفقات العامة أيضاً.

تقتضي سلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط حتى يجيء هذا الإنفاق محققاً لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة (حشيش، 1992).

هذه الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من جهة، وأن يتم هذا من خلال الاقتصاد في النفقات العامة والعمل على زيادة إنتاجيتها من جهة أخرى، ويتم التأكد من توافر الضابطين السابقين، بواسطة أساليب الرقابة المختلفة وعن طريق إخضاع نشاط الدولة المالي في هذا المجال لكافة الإجراءات والتدابير التشريعية السائدة.

**المبحث الثاني: تطور حجم الإنفاق التنموي العام في ليبيا خلال الفترة (2000- 2019)**

ولمعرفة مدى التطور الذي حدث في حجم الانفاق العام التنموي يمكن الاعتماد على الجدول رقم (1) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (1) التاليين:


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**جدول رقم (1):** تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019)
القيمة: بالمليون دينار ليبي

| السنة | الانفاق العام التنموي | معدل التغير في الانفاق العام التنموي% |
|---|---|---|
| 2000 | 1,541 | - |
| 2001 | 1,539 | -0.13 |
| 2002 | 3,706 | 140.81 |
| 2003 | 2,530 | -31.73 |
| 2004 | 3,581 | 41.54 |
| 2005 | 9,597 | 168.00 |
| 2006 | 8,741.3 | -8.92 |
| 2007 | 18,993 | 117.28 |
| 2008 | 28,903.3 | 52.18 |
| 2009 | 18,983.9 | -34.32 |
| 2010 | 23,729.4 | 25.00 |
| 2011 | 0.0 | -100.00 |
| 2012 | 5,500.0 | - |
| 2013 | 13,276.5 | 141.39 |
| 2014 | 4,482.4 | -66.24 |
| 2015 | 3,861.9 | -13.84 |
| 2016 | 1,747.6 | -54.75 |
| 2017 | 1,887.7 | 8.02 |
| 2018 | 3,390.4 | 79.60 |
| 2019 | 4,637.5 | 36.78 |
| المتوسط | 8,031 | 27.81 |

**المصدر**: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة. (المركزي، سنوات مختلفة)

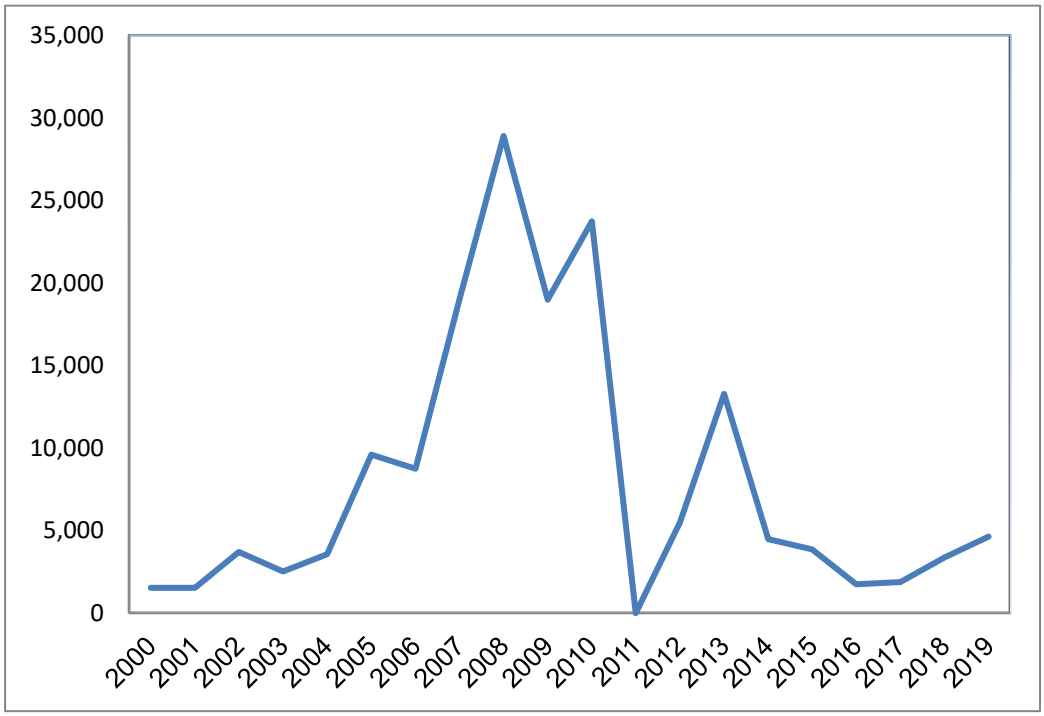


**الشكل رقم (1):** يوضح تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019)
**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول رقم (1)


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**ومن خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) السابقين يتضح ما يلي:**

1- خلال الفترة ( 2000- 2010) تذبذب في الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي بين الارتفاع والانخفاض و تراوح بين حد ادنى 1,539 مليون دينار ليبي عام 2001، وحد اقصـــى 28,903.3 مليون دينار ليبي عام 2008 وبمتوسط بلغ نحو 11,077 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة. وقدر معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصـاد الليبي خلال نفس الفترة بين حد ادني -34.32% عام 2009 وحد أقصي 168.00 % عام 2005 وبمتوسط بلغ نحو 46.97 %.

2- خلال الفترة (2011- 2019) شـهد الانفاق العام التنموي في الاقتصـاد الليبي خلال الفترة ( 2014-2016) انخفاض في الانفاق الحكومي بينما شهدت باقي الاعوام خلال الفترة (2011- 2019) زيادة في معدل نمو الانفاق الحكومي و بلغ الانفاق العام التنموي الصفر في عام 2011 وتراوح الانفاق العام التنموي في الفترة (2011- 2019) بين حد ادنى 1,747.60 مليون دينـار ليبي عام 2015، وحد اقصى 13,276.50مليون دينار ليبي عام 2019 وبمتوسط عام 4,848.00 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة. وقد تروح معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة 2011- 2019 بين حد ادني بلغ نحو (-66.24% ) عام 2014 وحد أقصـــي (141.39 % ) عام 2013 وبمتوسط (18.71%).

**المبحث الثالث: تطور حجم الناتج المحلي لقطاع النفط والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000- 2019)**

لمعرفة مدى التطور في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط والاهمية النسـبية لـه خلال الفترة (2000-2019): يمكن الاعتماد على الجدول رقم (2) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (2) التاليين:

**جدول رقم (2):** تطور حجم الناتج المحلي لقطاع النفط والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000- 2019)
(القيمة: بالمليون دينار ليبي)

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي | | الناتج المحلي لقطاع النفط | | نسبة الناتج المحلي لقطاع النفط إلى الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | معدل النمو% | القيمة | معدل النمو% | % |
| 2000 | 18,456.90 | - | 6,661.00 | | 37.80 |
| 2001 | 18,079.10 | -2.05 | 7,032.70 | 5.58 | 32.07 |
| 2002 | 25,914.10 | 43.34 | 14,211.50 | 102.08 | 46.76 |
| 2003 | 37,360.70 | 44.17 | 21,514.40 | 51.39 | 57.59 |
| 2004 | 48,159.00 | 28.90 | 30,848.40 | 43.38 | 64.13 |
| 2005 | 66,618.60 | 38.33 | 46,205.70 | 49.78 | 69.53 |
| 2006 | 79,029.90 | 18.63 | 58,358.10 | 26.30 | 72.29 |
| 2007 | 92,693.60 | 17.29 | 61,834.20 | 5.96 | 69.27 |
| 2008 | 102,242.90 | 10.30 | 74,121.90 | 19.87 | 70.11 |
| 2009 | 70,493.30 | -31.05 | 47,087.10 | -36.47 | 54.57 |
| 2010 | 92,978.20 | 31.90 | 66,801.20 | 41.87 | 71.85 |
| 2011 | 47,549.50 | -48.86 | 29,475.10 | -55.88 | 61.99 |
| 2012 | 112,591.00 | 136.79 | 84,571.90 | 186.93 | 75.11 |
| 2013 | 111,438.60 | -1.02 | 55,673.40 | -34.17 | 49.96 |
| 2014 | 85,484.50 | -23.29 | 26,723.50 | -52.00 | 31.26 |
| 2015 | 74,477.50 | -12.88 | 16,021.40 | -40.05 | 21.51 |
| 2016 | 74,652.60 | 0.24 | 10,907.30 | -31.92 | 14.61 |
| 2017 | 99,496.20 | 33.28 | 27,699.30 | 153.95 | 27.84 |
| 2018 | 112,250.00 | 12.82 | 43,738.20 | 57.90 | 38.96 |
| 2019 | 104,180.80 | -7.19 | 38,650.90 | -11.63 | 37.10 |

**المصدر**: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

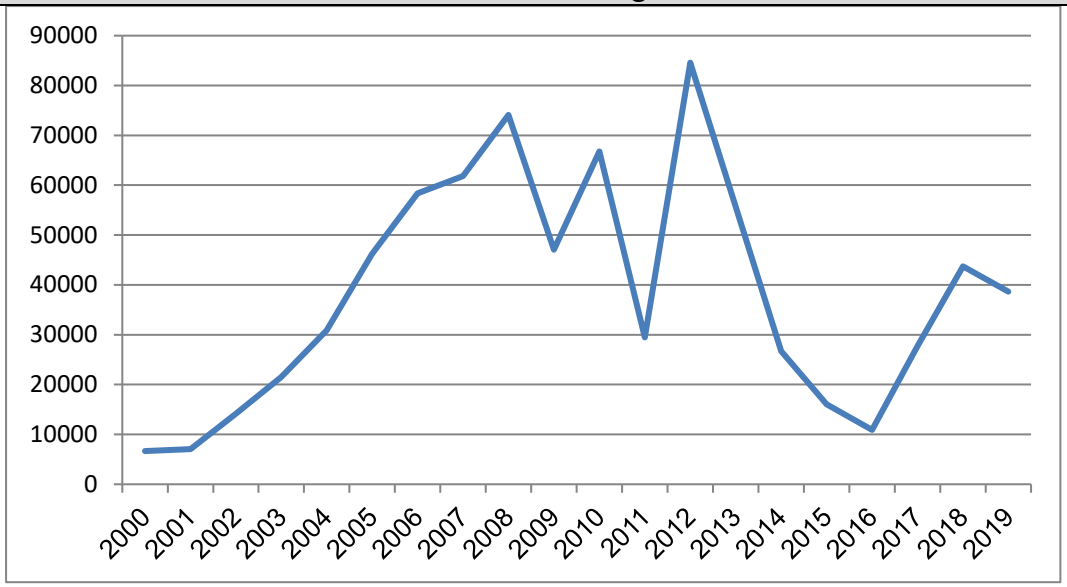


**الشكل رقم (2):** تطور حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000- 2019)
**المصدر:** اعداد الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول رقم (2)

**ويمكن استخلاص من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) السابقين ما يلي:**

1-شـــهدت الفترة ( 2000- 2010) شـــبه تزايد متواصـــل في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأســـعار الجارية باســـتثناء عام 2009 الذي شـــهد انخفاض في الناتج المحلي لقطاع النفط بنســـبة بلغت 36%، وقد تراوح حجم الناتج المحلي لقطاع النفط بين حد ادنى بلغ نحو 6,661.00 مليون دينار ليبي عام 2000، وحد اقصـــى بلغ نحو 74,121.9مليون دينار ليبي عام 2008 وبمتوســـط عام بلغ نحو 39,516 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -36.47 % عام 2009 وحد أقصـــي بلغ نحو 102.08% عام 2002 وبمتوســـط عام بلغ نحو 30.97%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (3) و الشكل رقم (3) التاليين:

**جدول رقم (3):** معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010)

| المتغير | وحدة القياس | النموذج | $R^2$ | F | متوسط المتغير | التغير السنوي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | كميا | % |
| الناتج المحلي لقطاع النفط | مليون (دينار) | $GDP = 5479.70 + 6807.27x$ *(6.86) | 0.84 | 47.10 | 39516.02 | 6807.27 | %9.08 |

**المصدر**: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (5).
(GDP_ القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي لقطاع النفط) في السنة، x عنصر الزمن حيث تساوي 1،2،0،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t) .


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

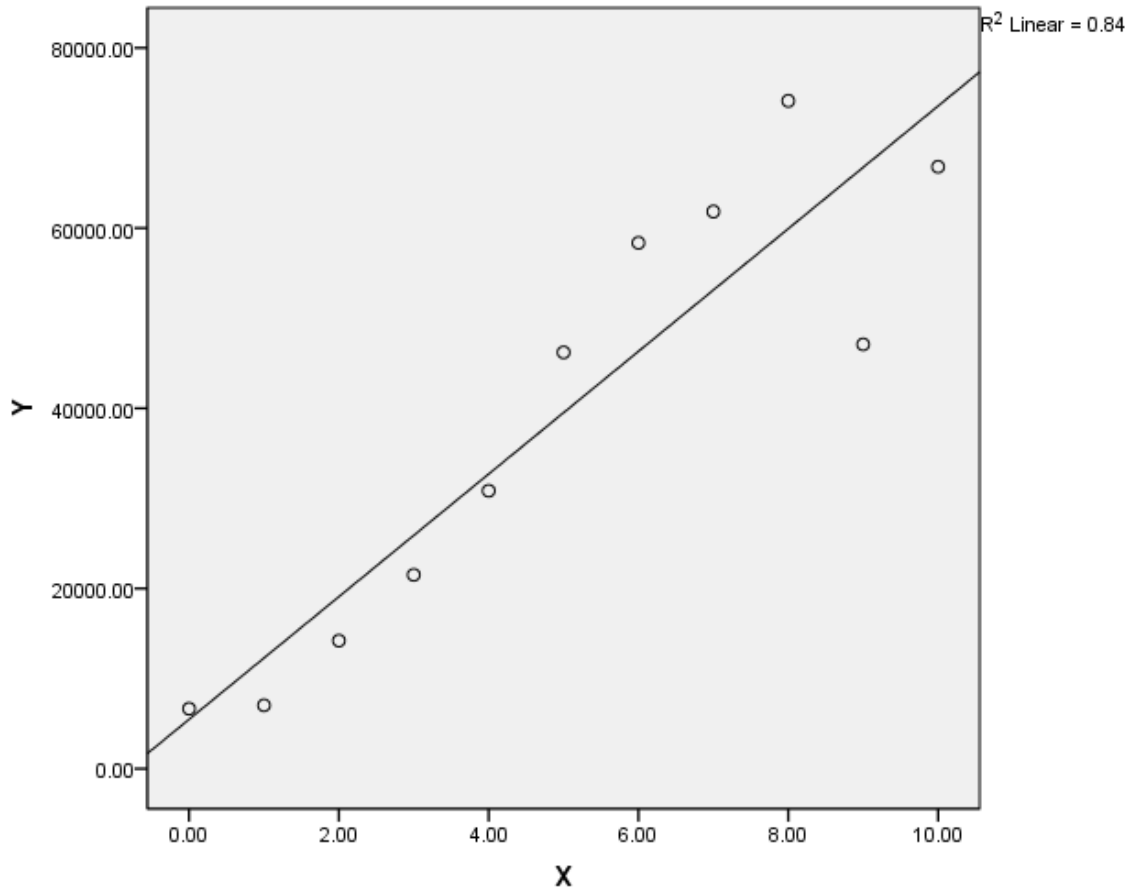


**الشكل رقم (3):** الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 -2010)

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (3) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) السابقين أن الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 6807.27مليون دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 17.23% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.84 أي أن نحو 84 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي لقطاع النفط يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.

2-شهدت الفترة ( 2011- 2019) شبه انخفاض متواصل في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية، وقد تراوح حجم الناتج المحلي لقطاع النفط بين حد ادنى بلغ نحو 10,907.3 مليون دينار ليبي عام 2016، وحد اقصى بلغ نحو 84,571.9مليون دينار ليبي عام 2012 وبمتوسط عام بلغ نحو 37,051.2مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -55.88% عام 2011 وحد أقصي بلغ نحو 186.93% عام 2012 وبمتوسط عام بلغ نحو 19.24%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (4) و الشكل رقم (4) التاليين:


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**جدول رقم (4):** معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 -2019)

| المتغير | وحدة القياس | النموذج | $R^2$ | F | متوسط المتغير | التغير السنوي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | كميا | % |
| الناتج المحلي لقطاع النفط | مليون (دينار ) | $GDP = 47555.38 - 2626.04x$ *(0.90-) | 0.10 | 0.8 | 37,051.2 | −2626.04 | 7.09 |

**المصدر**: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (4).
(GDP_ القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي لقطاع الصناعات) في السنة، x عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t)

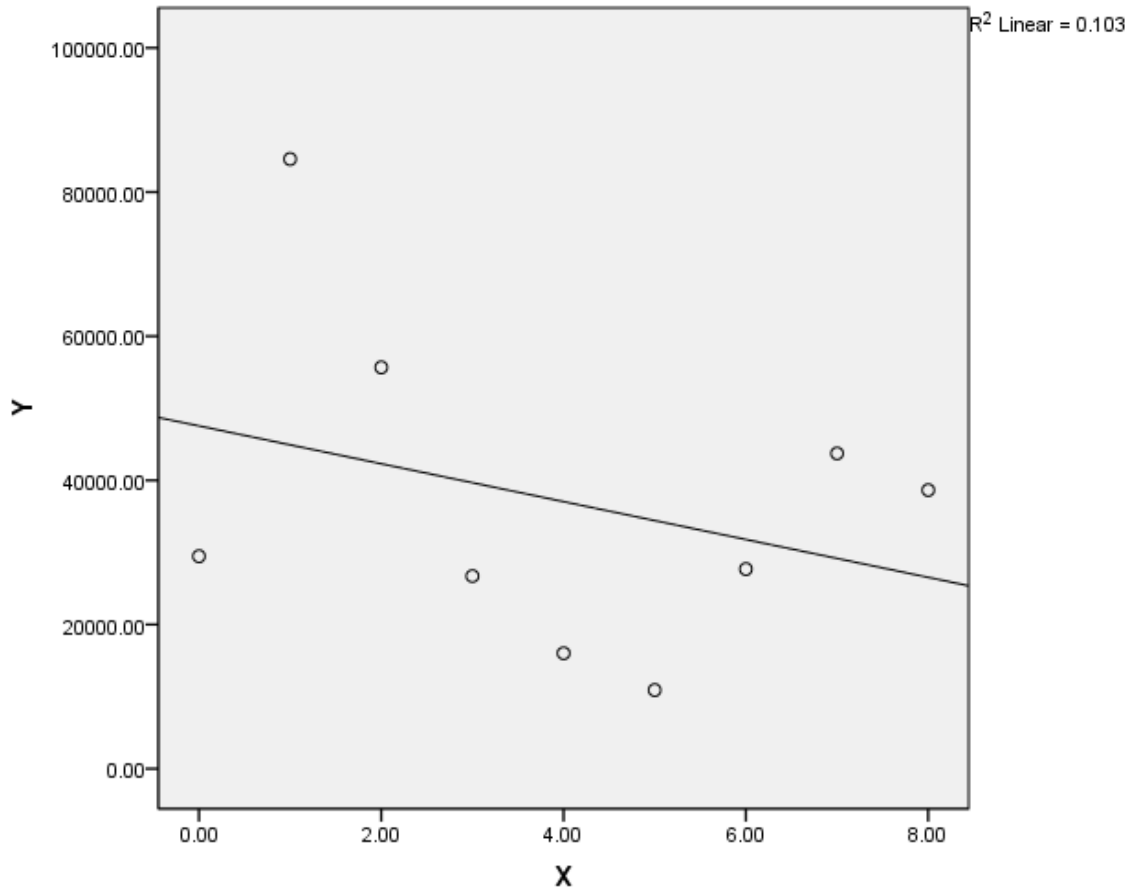


**الشكل رقم (4):** الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 -2019)

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (4) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) السابقين أن الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019) قد أخذ في الانخفاض بمقدار بلغ نحو 2626.04مليون دينار سنويا، بمعدل انخفاض سنوي بلغ نحو 7.09% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.10 أي أن نحو 10 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي لقطاع النفط يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**المبحث الرابع: أثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019)**

لمعرفة أثر الإنفاق العام التنموي على نمو الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019) ســوف نقوم بحســاب معامل الارتباط بيرســون ومعامل التحديد بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع النفط خلال الفترة المذكورة، وســوف نقســم الفترة (2000- 2019) إلى فترتين الفترة الاولى (2000-2010) والفترة الثانية (2011-2019) وذلك للأسباب التالية:

أ- الحروب والظروف الامنية والسياسية ووجود حكومتين حكومة في المنطقة الشرقية وحكومة في المنطقة الغربية وما ترتب عليها من انقسام المؤسسات السيادية التي تمر بها ليبيا منذ 2011.

ب- اختلاف اتجاه المتغيرات الاقتصـــادية المدروســة في البحث ويبدو هذا واضـــحا من خلال القيم ومعدلات النمو والشكل البياني للمتغيرات خلال الفترتين.

**1) أثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010):**

**جدول رقم (5):**معامل الارتباط بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي خلال الفترة (2000- 2010 )

| المتغير | معامل الارتباط | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|
| الإنفاق العام التنموي | 0.893 | 0.00 |

يعرض الجدول الســابق رقم (5) معامل ارتباط بيرســون بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي حيث بلغ معامل الارتباط بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع النفط خلال الفترة (2000-2010) حوالى 0.89 ، ما يعني وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصـــائية بين المتغيرين عند مســـتوى معنوية 0.01 ، وبحســـاب معامل التحديد يلاحظ أنه بلغ 0.80 ، ما يعني أن 80 بالمئة من تغيرات الناتج المحلي لقطاع النفط تعود إلى التغيرات في الإنفاق العام التنموي.

**2) أثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019):**

**جدول رقم (6):**معامل الارتباط بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي خلال الفترة (2000- 2010 )

| المتغير | معامل الارتباط | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|
| الإنفاق العام التنموي | 0.513 | 0.158 |

يعرض الجدول الســابق رقم (6) معامل ارتباط بيرســون بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي حيث بلغ معامل الارتباط بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع النفط خلال الفترة (2000-2010) حوالى 0.51 ، ما يعني وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مســـتوى معنوية 0.05 ، وبحســـاب معامل التحديد يلاحظ أنه بلغ 0.26 ، ما يعني أن 26 بالمئة من تغيرات الناتج المحلي لقطاع النفط تعود إلى التغيرات في الإنفاق العام التنموي.

**النتائج**

1- قدر معدل النمو في الانفاق العام التنموي في الاقتصـاد الليبي خلال الفترة (2000-2010 ) بمتوسـط بلغ نحو 46.97 % في حين ســجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط خلال نفس الفترة 30.97% في المتوسط.

2- قدر معدل النمو في الانفاق العام التنموي في الاقتصـاد الليبي خلال الفترة (2011-2019 ) بمتوسـط بلغ نحو 18.71 % وســجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط خلال نفس الفترة 19.24% في المتوسط.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 58.72% خلال الفترة (2000-2010).
4- نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 39.82% خلال الفترة (2011-2019).
5- خلال الفترة (2000-2010) كانت 80% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط يكون مسئولا عن شرحها متغير الانفاق التنموي .
6- خلال الفترة (2011-2019) كان 26% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط يكون مسئولا عن شرحها متغير الانفاق التنموي.

**التوصيات**

1- العمل على تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتطوير الصناعة النفطية وتصدير المنتجات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام.
2- ان المرحلة القادمة تتطلب العمل على رسم سياسات اقتصادية واضحة المعالم و إعداد برنامج تطبيقي لها بما يكفل تحقيق الرفاهية للمواطن وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.
3- الاتجاه محو الصناعات الاستراتيجية التي تتوفر خاماتها محليا حتى لو كانت كثيفة الاستخدام للطاقة في البداية كمرحلة انتقالية الى حين تتغير المزايا النسبية نحو الخامات او عناصر الانتاج التي عن طريقها يمكن اقامة صناعات غير مستهلكه للطاقة في المستقبل القريب.
4- ضرورة تحييد الإنفاق التنموي عن التقلبات السعرية للنفط من خلال تفعيل دور "صندوق احتياطي الأجيال" أو صناديق الاستقرار المالي.
5- توجيه جزء أكبر من الإنفاق الاستثماري نحو **تقنيات الاستخراج الحديثة** لرفع كفاءة الحقول المتقادمة وزيادة الناتج النفطي.
6- أهمية العمل على تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني لتقليل الحساسية المفرطة للناتج المحلي تجاه قطاع النفط فقط.

**Compliance with ethical standards**

*Disclosure of conflict of interest*

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

**المراجع**


- بحر ي محمد الغناي. (9, 2015). اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ( 1995-2009). *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*.
- بغداد بنين. (2019). اثر الانفاق الحكومي الاستثمار ي على النمو الاقتصادي : در اسة دولية للاقتصاديات النفطية (الامار ات-السعودية--الجزائر ). *التنمية المتوازنة*. السعودية: جامعة الملك خالد.
- حسن عواضه. (1983). *المالية العامة*. بيروت: دار النهضة.
- حسيبة مداني. (30 4, 2017). أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014. *مجاميع المعرفة*، الصفحات 11-21.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2016). التقرير العام. الصفحات 1-624.
- عادل احمد حشيش. (1992). *أساسيات المالية العامة*. بيرون: دار النهضة العربية.
- عزة على فرج ابراهيم. (26 1, 2020). الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية. الصفحات 521-564.
- علي لطفي. (1990). *اقتصاديات المالية العامة*. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- مجدي الورشفاني، و ايوب محمد الفارسي. (ديسمبر, 2020). الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014. *مجلة المعرفة-جامعة الزيتونة-كلية التجارة*، الصفحات 70-98.
- مصرف ليبيا المركزي. (سنوات مختلفة). النشرة الاقتصادية- التقرير الاقتصادي.
- يحي بن سليمان، و شقبقب عيسى. (2019). *اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة قياسية 1980-2014)*. الجزائر.


**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.


**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).